

Distr.: General  
24 July 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية  
المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ  
التنوع البيولوجي البحري واستخدامه  
بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج  
نطاق الولاية الوطنية

نيويورك، ١٩-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من البعثة  
الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية ليتوانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام  
وتتشرف بأن تحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة من رئيس فرقة العمل  
المعنية بقانون البحار التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل  
المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية بخصوص مقترح للشروع في عملية إعداد قرار يتعلق  
بوضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي  
البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية  
(انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية ليتوانيا لدى الأمم المتحدة التفضل بإصدار هذه  
المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة من رئيس فرقة العمل المعنية بقانون البحار التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي إلى رئيسي الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية

مقترح للشروع في عملية إعداد قرار يتعلق بوضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

يشرفني أن أتوجه إليكم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الثماني والعشرين في إطار التحضير للاجتماع القادم للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص لدراسة المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الذي سيعقد من ١٩ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤيدون بقوة الفريق العامل منذ بدء عمله في عام ٢٠٠٦. وخلال هذه السنوات السبع أدى الفريق العامل دور محفل ممتاز لتبادل وجهات النظر والخبرات وأثبت التزامه بتحقيق هدف مشترك هو: حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولكننا نعتقد أن إجراء مزيد من المناقشات في إطار الولاية الحالية لن يؤدي إلى أي أوجه تقدم أخرى على طريق المضي قدما.

لقد تم الإقرار بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، حيث التزمت الدول بأن تعالج على وجه الاستعجال، بالاستناد إلى عمل الفريق العامل وقبل اختتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وذلك بسبل شتى منها اتخاذ قرار بشأن وضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وسيحدد هذا القرار ولاية سياسية واضحة لتحقيق مزيد من التقدم واختتام مناقشاتنا بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب.

وإضافة إلى هذا يلاحظ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بارتياح كبير نتائج حلقتي العمل اللتين عقدتا فيما بين الدورات في مقر الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٣، بهدف

تحسين فهم القضايا المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتوضيح المسائل الرئيسية بوصف ذلك إسهاما في عمل الفريق العامل. ونحن نعتبر أن حلقتي العمل هاتين اللتين ضمنتا المشاركة الواسعة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما العلماء والصناعة والمنظمات غير الحكومية، أفضتا إلى عرض ومناقشة هذه القضايا بشكل مستنير.

وإننا نعتقد أن حلقتي العمل أتاحتنا معلومات علمية وتقنية قيّمة وتناولتا مسائل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والموارد الجينية البحرية وأدوات الحفظ والإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على أساس المناطق وتقييمات الأثر البيئي. ونظرت حلقتنا العمل أيضا في القضايا المتصلة بالتعاون الدولي، وكذلك في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. وإننا نؤكد من جديد أن كافة هذه العناصر مجتمعة ككل ينبغي أن تشكل اللبنة الرئيسية للمفاوضات في المستقبل بشأن اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية قانون البحار يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وكما ورد في موجزيّ الرئيسين المشاركين، أثبتت حلقتنا العمل أهمية حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية. وقد لاحظنا حاجة كبيرة لمعالجة أوجه القصور في التنفيذ والثغرات الموجودة في الإطار المؤسسي من أجل الوفاء بالتزاماتنا الجماعية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في هذه المناطق. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن حلقتي العمل هاتين قدمتا دليلا آخر على الحاجة إلى إجراء مفاوضات بشأن الشروع في وضع اتفاق تنفيذ جديد يُرسي إطارا قانونيا أكثر فعالية.

غير أن الآراء المعرب عنها في حلقتي العمل عكست أيضا شواغل العديد من المشاركين فيما يتعلق بالحاجة إلى فهم أفضل بخصوص المضمون المحتمل لهذا الصك.

ويرتئي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن المفاوضات بشأن اتفاق تنفيذ ينبغي أن تنطلق في أقرب وقت ممكن، وهم يتفقون مع ما تم ذكره وتكراره في مناسبات كثيرة، ومفاده أن الوضع الراهن غير مقبول.

ولكن في ضوء الشواغل التي أعربت عنها الوفود في حلقتي العمل ومن منطلق روح التعاون، يشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ضرورة التحضير لاتخاذ قرار بحلول نهاية الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، على نحو ما تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبما أن هذا الموعد يقترب بسرعة، يعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن علينا

أن نوحّد جهودنا في التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن مضمون صكّ محتمل يوضع في المستقبل لضمان أن تتخذ جميع الأطراف قراراً مستنيراً على أفضل وجه.

ونحن نعتقد أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مناقشة موضوعية بشأن مختلف القضايا التي تم تناولها في حلقتي العمل. وبالتالي، نود أن نقترح على الفريق العامل أن يوصي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بالشروع في عملية تحضيرية لإعداد القرار الذي التزمنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باتخاذها، وذلك بسبيل منها دراسة نطاق ومضمون اتفاق تنفيذ محتمل يوضع في المستقبل، والقيام لهذا الغرض بإنشاء فريق حكومي دولي. ومن المنتظر أن هذه العملية التحضيرية، التي ينبغي أن تُختتم في موعد يُتفق عليه، سوف تتيح فرصة لإجراء المناقشة السياسية اللازمة بشأن هذه القضايا.

ويجدو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أمل كبير في أن ينظر شركاؤنا بشكل إيجابي في هذا الاقتراح. ونحن على استعداد لمناقشته بمزيد من التفصيل في اجتماع الفريق العامل وتقديم كل دعمنا لنشاط العملية الجديدة.

(توقيع) رايتيس ساتكاوسكاس

رئيس قسم المعاهدات، وزارة خارجية ليتوانيا

رئيس فرقة العمل المعنية بقانون البحار

التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي